

**Recours en annulation de  
sentence arbitrale :  
Inapplicabilité aux décisions  
autonomes fixant les honoraires  
de l'arbitre (CA. com. Casablanca  
2022)**

Identification			
<b>Ref</b> 36491	<b>Juridiction</b> Cour d'appel de commerce	<b>Pays/Ville</b> Maroc / Casablanca	<b>N° de décision</b> 4992
<b>Date de décision</b> 10/11/2022	<b>N° de dossier</b> 2810/8230/2022	<b>Type de décision</b> Arrêt	<b>Chambre</b>
Abstract			
<b>Thème</b> Honoraires et frais d'arbitrage, Arbitrage		<b>Mots clés</b> مصارييف التحكيم, Confirmation d'exequatur, Contestation des honoraires, Décision autonome, Décision indépendante de l'arbitre, Enumération limitative, Exclusion, Exequatur, Fixation des honoraires, Frais d'arbitrage, Honoraires de l'arbitre, Champ d'application, Motifs d'annulation, Recours en annulation, Rejet du recours, Sentence arbitrale, أتعاب المحكم, أسباب البطلان, تحكيم, رفض الطعن, صيغة تنفيذية, طعن المحكم, أسباب البطلان, Ordonnance d'exequatur, Arbitrage	
<b>Base légale</b> Article(s) : 327-4 - 327-24 - 327-32 - 327-36 - Dahir portant loi n° 1-74-447 du 11 ramadan 1394 (28 septembre 1974) approuvant le texte du code de procédure civile (CPC)		<b>Source</b> Non publiée	

## Résumé en français

La Cour d'appel de commerce de Casablanca rappelle que les cas permettant de former un recours en annulation contre une sentence arbitrale sont limitativement énumérés par l'article 327-36 du Code de procédure civile.

Saisie d'un recours visant une décision indépendante par laquelle l'arbitre avait fixé ses honoraires et frais, la Cour juge qu'une telle contestation est étrangère aux motifs d'annulation prévus par ledit article. Elle précise que, même si l'appelante invoque une non-conformité de cette décision avec l'article 327-4 du CPC ou avec l'accord préalable des parties, ce grief ne saurait constituer l'un des cas d'ouverture du recours en annulation.

En effet, la Cour considère que les contestations portant sur les honoraires et frais d'arbitrage n'affectent pas la sentence elle-même en ce qu'elle tranche le litige au fond, et, par conséquent, n'entrent pas dans le champ des causes d'annulation exclusivement définies par le législateur.

Dès lors, le moyen tiré de l'irrégularité de la fixation des honoraires étant jugé inopérant au regard de

l'article 327-36, la Cour rejette le recours en annulation et confirme l'ordonnance ayant accordé l'exequatur à la décision contestée.

## Texte intégral

محكمة الاستئناف التجارية بالدار البيضاء

قرار رقم : 4993 بتاريخ : 10/11/2022 ملف رقم : 2810/8230/2022

بناء على مقال الاستئناف والحكم المستأنف ومستنتجات الطرفين ومجموع الوثائق المدرجة بالملف.

واستدعاء الطرفين لجلسة 13/10/2022

وتطبيقا لمقتضيات المادة 19 من قانون المحاكم التجارية والفصول 328 وما يليه و429 من قانون المسطرة المدنية.

وبعد المداولة طبقا للقانون.

حيث تقدمت الطالبة بمقال مؤدى عنه بتاريخ 27/5/2022 تطعن بموجبه بالبطلان في القرار المستقل لتحديد أتعاب و مصاريف التحكيم، المؤرخ في 16 فبراير 2022 المودع بكتابة ضبط هذه المحكمة تحت عدد 7/2022 بتاريخ 18/2/2022 والصادر عن المحكم الأستاذ محمد منير (ث.)، و القاضي بتحديد أتعاب و مصاريف التحكيم بخصوص النزاع القائم بين شركة (س.) و شركة (ص.) الذي صدر فيه حكم تحكيمي بتاريخ 15/02/2022 في مبلغ 55.000,00 درهم شامل للضريبة على القيمة المضافة عن أتعاب التحكيم و مبلغ 2.500,00 درهم عن مصاريف التحكيم مع إلزام شركة (ص.) بالأداء.

في الشكل :

حيث أن الطعن بالبطلان جاء مستوفيا لكافة الشروط المتطلبة قانونا ولوقوعه داخل الأجل القانوني، مما يتعين مع التصريح بقبوله

وفي الموضوع :

حيث يستفاد من مستندات الملف والحكم التحكيمي ان شركة سكوتيك تقدمت بمقال زعمت من خلاله بأنها أبرمت مع الطالبة عقدا من الباطن، تم تكليفها بموجبه بتنفيذ أشغال لفائدة الوكالة المستقلة لتوزيع الماء و الكهرباء بمراكش في إطار الصفقة عدد EAU/1/18/73 □ وان العقد المذكور تضمن شرط التحكيم، وعلى اثر نشوب نزاع بين الطرفين تم تفعيله، وبعد تمام الاجراءات، صدر الحكم التحكيمي موضوع الطعن بالبطلان.

أسباب الطعن بالبطلان

حيث تنعى الطالبة على الحكم التحكيمي، خرق عدة قواعد قانونية أمرة من النظام العام، و حقوق الدفاع، بدعوى أن المحكم

أصدر قرارا مستقلا بتحديد الأتعاب، في إطار الفصل 327-4 من ق م م، و علل ذلك بأنه نظرا لأن الأطراف لم يبادروا إلى أداء أتعاب المحكم ومصاريف التحكيم، خلال سريان مسطرة التحكيم، مما يعتبر عدم اتفاق، وهو تأويل خاطئ لنص قانوني صريح، ويعتبر خرقا لمقتضيات قانونية أمره من النظام العام، إذ أن الفصل المذكور ينص على ضرورة تضمين حكم التحكيم تحديد أتعاب المحكمين و نفقات التحكيم و كيفية توزيعها بين الأطراف. و إذا لم يتم الاتفاق بين الأطراف و المحكمين على تحديد أتعاب المحكمين فيتم تحديدها بقرار مستقل من هيئة التحكيم و يكون قرارها بهذا الشأن قابلا للطعن أمام رئيس المحكمة المختصة الذي يكون قراره في هذا الموضوع نهائيا غير قابل لأي طعن

و ان تطبيق مقتضيات الفقرة الأخيرة من الفصل 327-4، المتعلقة بإصدار الهيئة التحكيمية لقرار مستقل، مرتبط بعدم اتفاق الأطراف على تحديد الأتعاب، و ليس على عدم ادائها، عكس ما نحى إليه القرار المراد تذييله بالصيغة التنفيذية.

و انه بالرجوع إلى وثيقة التحكيم المرفقة بمقال التذييل، يتبين بأن طرفي التحكيم اتفقا صراحة، بالبند العاشر ( الصفحة الخامسة) على تحديد مبلغ اتعاب التحكيم و مصاريفه و حددت في مبلغ 55,000,00 درهم عن أتعاب التحكيم و 2.500 درهم، عن مصاريف المسطرة.

و بثبوت اتفاق طرفي التحكيم على تحديد مبلغ الأتعاب و المصاريف، فهذا لا يخول للمحكم، إصدار قرار مستقل بتحديد أتعاب و مصاريف التحكيم، و يعتبر إجراء زائدا، و مخالفا لوثيقة التحكيم، و يعتبر هو والعدم سواء.

و من جهة ثانية، فوثيقة التحكيم لم تحدد أجلا لأداء مصاريف التحكيم و أتعاب المحكم، فالبند العاشر من وثيقة التحكيم اكتفى بتحديد أتعاب و مصاريف التحكيم و لم يحدد جدولا زمنيا لأدائه.

كما دفع المحكم، بأن سبب تقدمه بهذا الطلب، هو عدم مبادرة أطراف التحكيم الى أداء الأتعاب و المصاريف، علما بأن ملف نازلة الحال لا يتضمن أي محضر أو رسالة موجهة لأي طرف، تمت دعوته لأداء اتعاب و مصاريف التحكيم، علما أن وثيقة التحكيم، لم تحدد اجلا لأداء اتعاب المحكم و مصاريف التحكيم، حتى يعتبره المحكم امتناعا عن الأداء، و الذي و في كل الأحوال، لا يدخل في نطاق مقتضيات الفصل 327-4.

كذلك خرق الحكم التحكيمي المطعون فيه، مقتضيات الفصل 327-36 و الذي خول الطعن بالبطان اذا صدر الحكم التحكيمي خلافا لقاعدة من قواعد النظام؛ و في حالة عدم التقيد بالإجراءات المسطرية التي اتفق الأطراف على تطبيقها أو استبعاد تطبيق القانون الذي اتفق الأطراف على تطبيقه على موضوع النزاع .

وبما ان الحكم التحكيمي المطعون فيه، خرق مقتضيات قانونية أمره من النظام، تتعلق بتحديد الأتعاب، و خرق مقتضيات اتفاقية، مضمنة بشرط التحكيم ووثيقة التحكيم، تتعلق بتحديد الأتعاب، فيتعين ترتيبا على ذلك، الحكم ببطالانه وبعده التصدي الحكم برفض الطلب وأررفت مقالها بنسخة طبق الأصل من الحكم التحكيمي الامر القاضي بتحويل الحكم التحكيمي بالصيغة التنفيذية وطي التبليغ ونسخة من وثيقة التحكيم.

وحيث أدرج الملف بجلسة 13/10/2022، تقرر خلالها حجز القضية للمداولة لجلسة 10/11/2022

## محكمة الاستئناف

حيث تنعى الطاعنة على الحكم التحكيمي خرق مقتضيات الفصولين 24-327 و 36-327 من قانون المسطرة المدنية، بدعوى ان المحكم اصدر قرارا مستقلا بتحديد اتعاب بعله ان الاطراف لم يبادروا الى اداء اتعاب المحكم و مصاريف التحكيم خلال سريان مسطرة التحكيم مما يعد عدم اتفاق، والحال ان وثيقة التحكيم تثبت اتفاق طرفي التحكيم على تحديد مبلغ اتعاب و المصاريف مما لا يخول

المحکم اصدار قرار مستقل بتحديدها، فضلا عن ان الوثيقة المذكورة لم تحد اجلا لاداء الاتعاب والمصاريف السالفة الذكر، كما انه لا يوجد ضمن وثائق الملف اي محضر او رسالة موجه لاي طرف بادائها.

وحيث انه وبمقتضى الفصل 32-327 من ق م ق م في فقرته الثالثة، فان الطعن بالبطلان المنصوص عليه في الفصل 36-327 يتضمن بقوة القانون في حدود النزاع المعروض على محكمة الاستئناف، طعنا في الامر بتحويل الصيغة التنفيذية اورافعا فوريا لرئيس المحكمة اذا كان لم يصدر امره بعد .

وحيث ان اسباب الطعن بالبطلان محددة على سبيل الحصر في الفصل 36-327 من ق م ق م، ولا يدخل ضمنها المنازعة في اتعاب المحكمين ومصاريف التحكيم التي لا تمس الحكم التحكيمي الذي يفصل في النزاع، مما يبقى معه السبب المستند اليه للطعن بالبطلان في الحكم التحكيمي غير مرتكز على اساس ويتعين استبعاده والتصريح تبعا لذلك برفض الطعن بالبطلان مع ابقاء الصائر على رافعه.

## لهذه الأسباب

تصرح محكمة الاستئناف التجارية بالدار البيضاء وهي تبت انتهائيا علنيا وحضوريا

في الشكل : قبول الطعن بالبطلان

وفي الموضوع: برفضه مع ابقاء الصائر على رافعه وتأييد الامر القاضي بتحويل الصيغة التنفيذية.

وبهذا صدر القرار في اليوم والشهر والسنة أعلاه بنفس الهيئة التي شاركت في المناقشة.

## Version française de la décision

### La Cour d'appel

Attendu que l'appelante fait grief à la sentence arbitrale d'avoir violé les dispositions des articles 327-24 et 327-36 du Code de procédure civile, au motif que l'arbitre a rendu une décision autonome fixant ses honoraires en raison du défaut de paiement par les parties des honoraires et frais d'arbitrage au cours de la procédure arbitrale, ce qu'il a interprété comme une absence d'accord ; alors même que l'acte d'arbitrage démontre que les parties avaient déjà convenu du montant précis des honoraires et frais, ce qui ôtait à l'arbitre tout droit de rendre une décision distincte pour les fixer. L'appelante ajoute en outre que l'acte d'arbitrage précité n'avait prévu aucun délai pour le paiement de ces frais et honoraires, et que le dossier ne comporte aucun procès-verbal ou correspondance adressée à l'une ou l'autre des parties à cet effet.

Attendu que, conformément à l'article 327-32, alinéa 3, du Code de procédure civile, le recours en annulation prévu à l'article 327-36 inclut de plein droit, dans les limites du litige porté devant la Cour d'appel, un recours contre l'ordonnance d'exequatur ou saisit immédiatement le président du tribunal, si celui-ci n'a pas encore rendu son ordonnance ;

Attendu que les motifs d'annulation sont limitativement énumérés par l'article 327-36 du Code de procédure civile et qu'ils n'incluent pas les contestations portant sur les honoraires des arbitres et les

frais d'arbitrage, lesquels ne touchent pas au contenu même de la sentence arbitrale tranchant le fond du litige ; il s'ensuit que le moyen invoqué à l'appui du recours en annulation contre la sentence arbitrale apparaît dépourvu de fondement et doit être écarté, entraînant par conséquent le rejet du recours en annulation, les dépens restant à la charge de l'appelante ;

Par ces motifs :

La Cour d'appel de commerce de Casablanca, statuant publiquement, contradictoirement et en dernier ressort ;

En la forme : déclare recevable le recours en annulation ;

Au fond : le rejette, les dépens demeurant à la charge de l'appelante, et confirme l'ordonnance octroyant l'exequatur à la sentence arbitrale.

Ainsi a été rendu l'arrêt le jour, mois et an susmentionnés, par la même formation ayant participé aux débats.